بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

شكر وتقدير

أحمد الله حمد الشاكرين، وأثنى عليه ثناء العارفين؛ فلك يارب الحمد والفضل على نعمك الظاهرة والباطنة؛ وأصلى وأسلم على نبيك الهادى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين:

ويطيب لي بعد شكر الله عز وجل- أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى العالم الجليل الكبير الأستاذ الدكتور/ السيد عيد نايل .... عميد كلية الحقوق - جامعة عين شمس سابقاً ، لتكرم سيادته الإشراف على هذه الرسالة والتوجيه بصفة مستمرة ، فله الشكر **والتقدير أولاً** على ما أحاطنى به من فيض علمه وعمق تجربته وطيب معامتله .

والشكر ثانياً على ما قدمه لى من نصائح سديده وآراء رشيدة وتوجيهات مفيدة وإرشادات صادقة. وقد لمست فيه غزارة العلم وسعة الصدر، وسداد الرأى وعطاء الأستاذ؛ فالله أسأل أن يجزيه عني وعن سائر تلاميذ مدرسته خيراً. وأن يديم عليه الصحة والعافية ودوام التقدم والرقي، وله منى أسمى آيات الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر **للأستاذ الدكتور/عاطف عبد الحميد حسن - أستاذ القانون المدنى ورئيس قسم القانون المدنى - كلية الحقوق جامعة عين شمس** شكر واجب ومستحق على تفضله بمناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير والعرفان والجميل إلي وزارة الدولة لشئون البيئة -جهاز شئون البيئة فى شخص كلاً من **الأستاذ الدكتور الجليل/ مصطفى حسين كامل...وزير الدولة لشئون البيئة سابقاً** على ما قدمه لى من عون علمى ومشورة سديدة فى العلم والعمل وأيضا على قبوله مناقشة رسالتى هذه.

والأستاذة العزيزة الدكتورة الكيميائية/ فاطمة أبو شوك ...رئيس جهاز شئون البيئة- برئاسة مجلس الوزراء بوزارة الدولة لشئون البيئة لقبول سيادتها الإشراف على هذه الرسالة، ولما قدمته للدارسة من توجيهات بناءة كان لها أثرها الفعال فى تدعيم كافة جوانب الدراسة ؛ فلها منى أسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل.

وفى الختام أشهد الله أني بذلت ما بوسعي من جهد؛ فإن أفلحت فبفضل الله وتوفيقه، وإن أخفقت فمن نفسي وتقصيري، فيا رب أسألك التوفيق والرشاد ومسك الختام.

الباحث

إهـــــداء

إلى أعز موجود فى الوجود من أوصانى بهما رب العالمين

أمي الحنون وأبى الغالي .. رب ارحمهما كما ربياني صغيراً

وإلى زوجتي العزيزة الغالية التي ضحت من أجلي كثيراً
إلى ولديَّ نور وعمر

وإلى روح معلمي سيدي الشيخ الجليل طه جابر

الذي علمني معنى الحب والخير والعطاء وعلم الحياة

وإلى روح والد زوجتي وخالتي الغالية وزوجها

تلك الأرواح الطاهرة التي ضاقت بعالمنا

فرحلت إلى آفاق أرحب .. رحمة الله عليهم جميعاً

وإلى كل من ساهم معي ومد لي يد العون وساعدني

من أخواتى و زملائي وأصدقائي

فلهم مني كل الحب والتقدير والاحترام طوال حياتي

لإخراج هذه الرسالة إلى النور

الباحث

المحتـويـات

فهرس الموضوعات

مقدمة الدراسة	
أولاً: المقدمة	1
ثانيا:أهداف الدراسة	2
ثالثا : أهمية الدراسة	3
رابعا : فروض الدراسة	3
خامسا: تساؤلات الدراسة	4
سادسا: الإجراءات المنهجية للدراسة	4
سابعا: أدوات الدراسة	4
ثامنا: الدراسات السابقة	5
تاسعا: مشتملات الدراسة	8
الفصل الأول :ماهية تداول المواد والنفايات الخطرة وأثارها على البيئة	
أولا: المقدمة	11
المبحث الأول : ماهية المواد والنفايات الخطرة وتداولها	12
المطلب الأول: ماهية المواد والنفايات الخطرة	12
أولاً: ماهية المواد الخطرة	12
ثانياً: ماهية النفايات الخطرة	15
المطلب الثانى: المقصود من تداول المواد والنفايات الخطرة وتصنيفها	20
الفرع الأول: مفهوم تداول المواد والنفايات الخطرة	20
أولاً : التعريف اللغوى لتداول المواد والنفايات الخطرة	20
ثانياً: التعريف لاصطلاحى والقانونى لتداول المواد والنفايات الخطرة	21
ثالثاً: المفهوم القانونى للنفايات	23
الفرع الثانى: خصائص وتصنيف المواد والنفايات الخطرة	26

فهرس الموضوعات

أولاً: خصائص المواد والنفايات الخطرة	26
ثانيا: تصنيف المواد والنفايات الخطرة	29
تقسيم المشرع المصرى للمواد والنفايات الخطرة	29
المبحث الثانى : الآثار البيئية الضارة الناتجة عن تداول المواد والنفايات الخطرة	37
أولاً: الآثار الصحية للتداول غير المشروع للمواد والنفايات الخطرة	37
ثانيا: الآثار الأقتصادية والأجتماعية الناتجة عن التداول غير مشروع للمواد والنفايات لخطرة	45
الفصل الثانى : الحماية القانونية للبيئة من تداول المواد والنفايات الخطرة	
أولا: المقدمة	51
المبحث الأول: مفهوم البيئة ومصادر التشريع البيئى وخصائصه	51
المطلب الأول : مفهوم وماهية البيئة فى المنظومة الدولية فى التشريع المصرى	51
أولاً: مفهوم البيئة فى المنظومة الدولية	53
ثانياً: مفهوم البيئة فى التشريعات المصرية	55
المطلب الثانى: الفرع الأول: مصادر التشريع البيئى الداخلية والخارجية	56
أولاً: المصادر الداخلية للتشريع البيئى	63
الفرع الثانى : خصائص التشريع البيئى	66
المبحث الثانى :التنظيم التشريعى لتداول المواد والنفايات الخطرة فى القانون المصرى	69
أولاً: حظر تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص	72
ثانياً: إدارة النفايات الخطرة	74
ثالثاً: حظر إقامة أي منشأت بغرض معالجة النفايات الخطرة الإبترخيص	75
رابعاً: حظر استيراد النفايات الخطرة	75
خامساً: إنتاج وتداول المواد الخطرة	76

فهرس الموضوعات	
تقدير المشرع المصرى بشأن قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009	77
الفصل الثالث:مدى توافق التشريعات البيئية المصرية مع الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة من تداول المواد والنفايات الخطرة	
أولا: المقدمة	80
المبحث الأول : موقف الاتفاقيات الدولية من تداول المواد والنفايات الخطرة	80
أولاً: أتفاقية بازل	81
1. – المفاهيم البيئية الواردة بالاتفاقية	83
– موقف الدول العربية من الاتفاقية	86
– تعديل جينيف وتعديل بازل	87
ثانياً:أتفاقية روتردام	88
المفاهيم البيئية الواردة بالاتفاقية	88
موقف الدول العربية من الاتفاقية	91
ثالثاً:أتفاقية أستهكولم	92
المفاهيم البيئية الواردة بالاتفاقية	93
موقف الدول العربية من الاتفاقية	95
المبحث الثانى : مدى توافق التشريعات المصرية مع الاتفاقيات الدولية فى مجال المواد والنفايات الخطرة	96
المطلب الأول: مدى توافق التشريعات المصرية مع المفاهيم القانونية و الحديثة الواردة فى الاتفاقيات الدولية فى مجال تداول المواد والنفايات الخطرة	96
أولاً: مدى توافق التشريعات البيئية المصرية مع الاتفاقيات البيئية الدولية فى مجال المواد والنفايات الخطرة مع المفاهيم القانونية	96
ثانياً: مدى توافق التشريعات البيئية المصرية مع الاتفاقيات البيئية الدولية فى	100

فهرس الموضوعات	
مجال المواد والنفايات الخطرة مع المفاهيم الحديثة	
المطلب الثاني: قضايا تطبيقية أمام القضاء المصري في مجال تداول المواد والنفايات الخطرة	110
أولاً : قضية النفايات الطبية	110
ثانيا : قضية استيراد نفايات خطرة	113
ثالثاً: قضية الجسم المشع بميت حلفا	117
رابعاً : قضية المبيدات الزراعية	122
خامساً: قضية المحكمة الإدارية العليا	125
أهمية رقابة الجهات المعنية في حماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة	126
تأثير الروتين الحكومى على القضايا البيئية	126
الفصل الرابع : دراسة مقارنة للتشريعات البيئية المنظمة لتداول المواد والنفايات الخطرة	
أولا: المقدمة	131
المبحث الأول : التشريعات البيئية المنظمة لتداول المواد والنفايات الخطرة فى الدول المتقدمة	132
أولاً : التشريع البيئى فى الولايات المتحدة الأمريكية	133
ثانياً : التشريع الإنجليزى	144
ثالثاً : التشريع الإلمانى	147
رابعاً : التشريع الاسترالى	149
خامساً:التشريع الفرنسى	152
سادساً:التشريع الإيطالي	152
سابعاً:التشريع الهولندي	153
ثامناً: التشريع الصينى	153
المبحث الثانى:التشريعات البيئية المنظمة لتداول المواد والنفايات الخطرة فى الدول الأفريقية والعربية	154

فهرس الموضوعات	
أولاً : التشريعات البيئية المنظمة لتداول المواد والنفايات الخطرة لبعض الدول الأفريقية	155
التشريع فى دولة ساحل العاج	155
التشريع فى دولة جامبيا	155
التشريع فى دولة إثيوبيا وأوغندا وزامبيا	156
– التشريع فى دولة غينيا و موزمبيق	156
التشريع فى جنوب إفريقيا	156
ثانياً:التشريعات البيئية المنظمة لتداول المواد والنفايات الخطرة لبعض الدول العربية	157
دور جامعة الدول العربية	157
التشريع فى دولة المملكة العربية السعودية	160
التشريع فى دولة سلطنة عمان	161
التشريع فى دولة مملكة البحرين	162
التشريع فى دولة اليمن	163
التشريع دولة المملكة الأردنية الهاشمية	165
التشريع فى دولة الإمارات العربية المتحدة	169
التشريع فى دولة المملكة المغربية	172
الخلاصة	174
النتائج والتوصيات	
أولاً: النتائج	178
ثانياً: التوصيات	179
المراجع	
المراجع العربية	183
المراجع الأجنبية	200
الملاحق	

فهرس الموضوعات	
الملحق (أ) بيان بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية فى مجال البيئة والتى انضمت إليها مصر	207
لملحق (ب) صورة ضوئية من حكم محكمة الجنايات القاهرة فى أكبر قضية تداول مخلفات طبية خطرة فى مصر عام	220
الملحق (ج) صورة ضوئية من حكم طعن مجلس الدولة فى القرار الإدارى بشأن تداول المواد الخطرة	228
الملحق (د) بعض القوائم المواد والنفايات الخطرة في الوزارات المعنية.	235

أولاً: المقدمة

شهدت جمهورية مصر العربية فى الآونة الأخيرة مشكلة كبيرة من تداول المواد والنفايات الخطرة بطرق مشروعة وغير مشروعة وأصبحت فى تضاعف مستمر ولاسيما فى القطاع الطبى والصناعى بخلاف النفايات الإلكترونية التى ظهرت مؤخراً، ونظرا إلى الأخطار التى تؤثر على الصحة البشرية والبيئة من جراء تزايد معدلات توليد النفايات الخطرة وتداولها بصورة غير سليمة.

وبخلاف ذلك قيام عض الدول الصناعية بنقل صناعاتها وهو ما يعرف بظاهرة "هجرة الصناعات القذرة"، ويضاعف من خطورة هذه الظاهرة أن غالبية الدول النامية لا تملك الإمكانيات الاقتصادية والتقنية والخبرات اللازمة للتعامل مع النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئياً.

ونظراً للأخطار التى تسببها النفايات الخطرة على الصحة العامة والبيئة والتي تؤثر سلباً فى المنظومة البيئية، و يعزز من ذلك تزايد معدلات توليدها و نقلها عبر الحدود سواء لغرض التخلص النهائى منها أو لإعادة تدويرها، ولكن التجربة والممارسة كشفت عن عدم فعالية القوانين البيئية وأن هناك العديد من المشاكل تعيق عمل الأجهزة الفنية بشئون البيئة.

ورغم ذلك فقد اهتمت مصر بهذه القضية والتى إنعكست في مشاركتها فى العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية بشأن حظر نقل المواد النفايات الخطرة والتى من أهمها أتفاقية والتى من أهمها إتفاقية بازل 1989و إتفاقية باماكو لعام 1991، وروتردام واستكولهم وغيرها من الإتفاقيات الدولية.وأستناداً إلي أن التعامل مع المواد والنفايات الخطرة ما يزال موضعاً للنقاش علي المستوي الدولى والإقليمى، فكل هذا يصعب من إمكانية وضع مواد قانونية محددة ومفهومة وشاملة في التشريعات البيئية المصرية فيما يتعلق بالمواد و النفايات الخطرة.

وعلى الرغم من أن قانون حماية البيئة المصرى رقم 4 لسنة 1994؛ والذى تم تعديله فى مارس بالقانون رقم 9 لسنة 2009.إلا أن أوجه القصور فى التشريع البيئى مازالت موجودة.وأن المواد المتعلقة بحماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة انحصرت في بضع مواد لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة (المواد 29-33) كما لم يحدد المشرع المصرى فى قانون حماية البيئة المصري أو لائحته التنفيذية تعريفا محدداً للفظ "النفاية"، كما لم يشتمل القانون أو حتى لائحته على قائمة بفئات المواد و النفايات الخطرة التى تخضع لأحكامه، أو خواصها وهذا فضلا عن الأحكام المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة، وردت فى عبارات عامة ومرنة وغير محددة ولا تفى

بمتطلبات الإدارة البيئية السليمة لتداول المواد والنفايات الخطرة.وإنما ترك الأمر للوزارات المختصة المعنية لتحدد فى ضوء عملها التعريفات مما يزيد الأمر تضارباً وتعارضاً فى هذا الشأن.

وتركزت بعض المشكلات فيما يلي:

المشاكل البيروقراطية بالمكاتب البيئية التي تواجه الجهات المسئولة عن هذه الإصدارات عند تسجيلها للمعلومات عن جودة الهواء أو الماء ؛ ويزيد الأمور تعقيداً غياب الدعم والتأييد السياسي للتنفيذ الجاد للبرامج البيئية حيث أنها تقابل بالاعتراض والرفض السياسي وفي ظل هذه الأجواء يصعب التوصل إلي القرارات الصائبة التي تحقق التحكم في التلوث الناتج عن المواد والنفايات الخطرة.

لذا فهذه الدراسة تسعى إلى توضيح مدى فاعلية التشريعات البيئية في حماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة في القانون المصري من خلال دراسة مقارنة ومدي توافق التشريعات البيئية المصرية مع أحكام الاتفاقيات الدولية التي أقرتها مصر وصدقت عليها في مجال حماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة.

أهداف الدراسة

١. أبراز مدى فاعلية التشريعات البيئية في حماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة في ضوء القانون المصري من خلال دراسة مقارنة لتوضيح الفرق بين التشريعات البيئية للدول المتقدمة والأفريقية والعربية والمصرية.

٢. تحديد وتقييم ملامح السياسة التشريعية البيئية للوقوف على مدى كفائتها في الحفاظ على البيئة من المواد والنفايات الخطرة وتقدير مدى ملائمة العقوبات التى أقرها المشرع للمخالفات البيئية ومدى مناسبتها لظروف المجتمع ، ومع التوصية بتطويرها وتعديلها إذا لزم الأمر.

ونوجز هدف هذه الرسالة في كونها تضع أساساً لتأصيل الفروق بين التشريعات البيئية في مصر والوطن العربي وغيرها من دول العالم من خلال:-

أولا: التفسير والتطبيق في التشريع : يُعرف التفسير والتطبيق في التشريع بأنه "الاستعانة بالأحكام التي تضمها بعض التشريعات كما يفسرها الفقه ويطبقها القضاء، في جلاء الغموض الذي يحيط بنصوص تشريعات أخرى ذات صله في صياغتها أو تستهدف ذات الغرض أو غرضاً قريباً منه".

ثانياً: الإصلاح من خلال التعديل التشريع: الإصلاح من خلال التعديل التشريعع هو "الاستعانة على إصلاح نصوص تشريع معين بنصوص أفضل منها في تشريعات أخرى، أو محاولة الاستفادة من تجارب تطبيق تشريع معين لتحديد النحو الذي يمكن أن يتجه وفقا له تعديل تشريع آخر".

أهمية الدراسة

١. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال إلقاء الضوء على مدى فاعلية التشريعات البيئية في حماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة في القانون المصري من خلال دراسة مقارنة لبعض التشريعات البيئية للعديد من الدول المتقدمة والأفريقية والعربية.

٢. أن الهدف من الدراسات القانونية المقارنة للتشريعات البيئية يتبلور في كونها توضح تأصيل للفروق بينهما،أو التقارب في المبادئ الأساسية فيما بينهم.

٣. العمل فى وضع الصياغة المنطقية والمتكاملة للتشريعات البيئية تكون مقبولة وقابلة للتطبيق من جميع الأوساط ويلتزم المعنيون بتنفيذها.

٤. الاستعانة ببعض أحكام القضاء المصري لبيان أهميتها ودورها في مدى فاعلية التشريعات البيئية وتوضيح قصورها فى حماية البيئة.

٥. إلقاء الضوء على بعض التشريعات البيئية المختلفة للعديد من الدول فى مجال المواد والنفايات الخطرة

فروض الدراسة

تقوم الدراسة على الفروض التالية:

وجود علاقة أرتباطية بين مدى تفعيل التشريعات البيئية وخاصة فى قانون حماية البيئة رقم 4 لسنة1994 والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009 ،وذلك بشأن المواد والنفايات الخطرة ومدى توافق التشريعات البيئية المصرية مع الاتفاقيات الدولية البيئية فى مجال المواد والنفايات الخطرة.

تساؤلات الدراسة

س1: ما هي آليات الإلزام بالتشريعات البيئية ؟ وما مدى فاعلية التشريعات البيئية في الحماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة علي البيئة في القانون المصري وقوانين بعض الدول قيد الدراسة؟

س2: ما هي أهم المبادئ القانونية المستخدمة في التشريعات البيئية والاتفاقيات الدولية ؟ وما هى معوقات تفعيل التشريعات البيئية خاصة فى قانون حماية البيئة رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009 بشأن المواد والنفايات الخطرة؟ **ونوجز هدفها في كونها تضع أساساً لتأصيل و توحيد التعريفات البيئية وبيان الفروق بين التشريعات البيئية في الدول المتقدمة والدول الافريقية والدول العربية من أجل الوصول إلى إعداد تشريع بيئى موحد متخصص فى مجال المواد والنفايات الخطرة فى مصر.**

الإجراءات المنهجية: وتعد هذه (دراسة وصفية تحليلية).

١. **المنهج الوصفي** يستخدم المنهج الوصفى لمقارنة التشريعات البيئية في مجال حماية البيئة من المواد و النفايات الخطرة لبعض التشريعات البيئية لبعض الدول المتقدمة والأفريقية والعربية وذلك لتوضيح الفروق فيما بينهما.

٢. **المنهج التحليلي** و تهدف إلى تحليل التشريعات البيئية والنصوص القانونية المتعلقة بشأن بالمواد والنفايات الخطرة؛ من أجل محاولة الاستفادة من التجارب السابقة لتطبيق التشريع الأفضل.

أدوات الدراسة

١. عدد من الكتب العلمية المتخصصة وبعض الدراسات البحثية السابقة وذات الصلة بالمواد والنفايات الخطرة.

٢. المقابلات الشخصية مع الخبراء والمتخصصين في مجال تداول المواد والنفايات الخطرة. (ضباط شرطة البيئة / عاملين جهاز شئون البيئة / قضاة مجلس الدولة....الخ).

٣. بعض المراجع الوثائقية القانونية المنشورة على المواقع الإلكترونية بشبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

الدراسات السابقة

تعددت الأطروحات البحثية التي تناولت المسألة محل هذه الدراسة ؛ وعلى تنوع تلك الأطروحات واختلاف كيفية تناول كل منها للمسألة موضع البحث ؛ فإنه يمكن تحديد أبرز تلك الأطروحات البحثية فيما يلي:

١. **دراسة للباحثة:** سحر مصطفى حافظ **بعنوان الدراسة : الالتزامات المصرية تجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة ومدى الامتثال لتطبيقها.** [١]

تهدف هذه الدراسة:

إلى التعرف على الوضع القانوني لمصر في إطار الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية في مجال حماية البيئة (وتشمل التشريعات الدولية والإقليمية للبيئة) وفقا للأوضاع القانونية بين الانضمام والتوقيع والمصادقة.

٢. **دراسة للباحث: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين-. بعنوان "المنظور الجديد لإدارة النفايات الصناعية الصلبة في المنطقة العربية "**[٢].

وتهدف هذه الدراسة:

إلى الإدارة غير السليمة للمخلفات الخطرة إلى آثار ضارة على الصحة العامة والبيئة. وفى هذا الإطار، فقد وضع قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بقانون 9 لسنة 2009 ولائحته التنفيذية قضية إدارة المخلفات الخطرة محل اهتمام، وذلك بتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها للتداول الآمن لهذه المخلفات والمواد والنفايات الخطرة من خلال مراحل إدارتها المختلفة بدءاً من تولدها وحتى التخلص منها.

(1) دراسة للدكتورة / سحر حافظ أستاذ مساعد مركز البحوث الاجتماعية والجنائية عام 2008 عن الالتزاما ت المصرية تجاه المعاهدات الدولية.

(2) دراسة للباحث : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين-. بعنوان "المنظور الجديد لإدارة النفايات الصناعية الصلبة في المنطقة العربية.

٣. دراسة للباحث: أحمد حسنى النمر – بعنوان المسئولية الدولية عن التلوث [١]

وتهدف هذه الدراسة:

تفعيل دور التشريعات المتعلقة بالبيئة والدعوة إلى إجراء المزيد من التعديلات عليها؛ لتتلاءم مع المستويات المطلوبة من الصحة والسلامة البيئية، وبخاصة في الجوانب المتعلقة بالبيئة الزراعية التي ارتباطا مباشرا باحتياجات الإنسان، ومأكله وملبسه ؛ كما ترتبط بالموارد الطبيعية الحيوية التي تدعو الضرورة إلى صيانتها والحفاظ عليها وتنميتها بشكل دائم.

٤. دراسة للباحث: خالد السيد متولي– بعنوان التشريعات العربية بشأن إدارة النفايات الخطرة.[٢]

وتهدف الدراسة:

إلى توضيح الفرق بين الكثير من التشريعات البيئية في العديد من الدول العربية بشأن إدارة النفايات الخطرة والعقوبات المنصوص عليها، وعلاقة الاتفاقيات الدولية وترتبط مع التشريعات المحلية من خلال توضيح طرق تصدير النفايات الخطرة واستيرادها ومرورها عبر البر والبحر وآليات مكافحة ومنع الاتجار غير مشروع بالنفايات الخطرة والجرائم الدولية وجهات الاختصاص والتعاون الدولي ودور الجمارك وتوضيح من أهم فرق العمل البيئي في مجال المواد والنفايات الخطرة.

٥. دراسة للباحث: لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)– بعنوان التشريعات البيئية في الدول العربية ومدى التزامها مع الاتفاقيات الدولية البيئية والمفاهيم الحديثة [٣].

وتهدف هذه الدراسة:

توضيح أهم المفاهيم البيئية الحديثة والتعاريف الدولية الواردة بالاتفاقيات البيئية في مجال حماية البيئة الهوائية من التلوث والبيئة المائية والبيئة الطبيعية والإجراءات الإدارية، وتنظيم مزاولة

(1) دراسة للباحث /أحمد حسنى عن المسئولية عن التلوث شبكة المعلومات الانترنت عام 2011.

(2) دراسة الدكتور خالد السيد المتولي محمد - عن إدارة المخلفات الخطرة جمهورية مصر العربية ص15 عام 2007المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية .

(3) دراسة عن الجامعة العربية ومنظمة الايسيكو وبرنامج الأمم المتحدة عام 2009.